

من الريادة إقليمياً إلى المنافسة عالمياً

رؤيتنا

رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠



صاحب السمو الشيخ خليفة
بن سلمان آل خليفة
رئيس مجلس الوزراء



صاحب الجلالة الملك حمد
بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الشيخ سلمان
بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى

تمهيد

تمثل هذه الوثيقة عرضاً متكاملًا لرؤية مملكة البحرين الاقتصادية، والتي تضع تصوراً بعيد المدى للمسارات المستقبلية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية تمتد حتى عام ٢٠٣٠.

وقد تمّت مناقشة هذه الرؤية الاقتصادية بصورة مستفيضة مع قطاعات عريضة من قادة الرأي في القطاعين العام والخاص، ورجال السياسة والهيئات المتخصصة، بالإضافة الى بعض بيوت الخبرة الاستشارية والهيئات الدولية، حيث روعي أن تعكس هذه الوثيقة حصاد ما قاموا بطرحه من آراء، وإسهامات قيمة في هذا الشأن.

توجز رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى العام ٢٠٣٠ دوافع الإصلاح والتطوير، وطموحاتنا المحددة لاقتصادنا وحكومتنا ومجتمعنا، وفقاً للمبادئ الأساسية المتمثلة في الاستدامة والتنافسية والعدالة. وسوف تقوم الحكومة بعد التنسيق مع السلطة التشريعية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بوضع خطط استراتيجية مفصلة، وخطط تنفيذية كفيلة بتحويل هذه الطموحات إلى واقع يحقق تطلعات القيادة والمجتمع البحريني، وبشكل خاص سيتم ترجمة الرؤية الاقتصادية إلى استراتيجية وطنية متناسقة يتم الالتزام بها من قبل مختلف الوزارات والهيئات الحكومية.

إننا كمملكة نطمح في الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالمياً، ترسم الحكومة معالمه، ويتولى القطاع الخاص الرائد عجلة تنميته بشكل يوسع الطبقة الوسطى من المواطنين البحرينيين الذين ينعمون بمستويات معيشية عالية جراء زيادة معدلات الإنتاجية والوظائف ذات الأجور العالية.

سوف يعتمد كل من مجتمعنا وحكومتنا مبادئ الاستدامة، والتنافسية، والعدالة، لكي تتهيأ لكل مواطن بحريني السبل التي تمكنه من تجسيد قدراته الكاملة، وعيش حياة كريمة وآمنة.

الرؤية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠



جدول المحتويات

٦	مقدمة
٧	الحاجة إلى إصلاحات متكاملة
٧	على المستوى المحلي: الحاجة إلى تغيير النموذج الاقتصادي الحالي
٨	على المستوى الإقليمي: وجود فرص لتحقيق معدلات نمو غير مسبوقه تتطلب تحركا سريعا
٩	على المستوى العالمي: زيادة مستوى المنافسة التي تتطلب زيادة الإنتاجية والابتكار
١٠	المبادئ الأساسية للرؤية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠
١٠	الاستدامة
١١	التنافسية
١١	العدالة
١٣	الطموحات على مستوى الاقتصاد والحكومة والمجتمع
١٤	(١) على مستوى الاقتصاد: نمو اقتصادي قوي يحقق المنفعة لشعب البحرين
١٧	(٢) على مستوى الحكومة: حكومة فعالة ذات كفاءة
٢٠	(٣) على مستوى المجتمع: مجتمع عادل ومزدهر ومتكاتف

مقدمة

حقق اقتصاد مملكة البحرين نمواً ملحوظاً على مدى العقود الماضية، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦٪ سنوياً على مدى السنوات الخمس الأخيرة، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وازدهار القطاع المالي، والطفرة الاقتصادية على المستوى الإقليمي. كما ازدادت ثقة دوائر المال والأعمال الدولية في الاقتصاد الوطني، حيث ارتفع حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر من ٢.٠ مليار دينار بحريني عام ٢٠٠٣م إلى ١١ مليار دينار عام ٢٠٠٦م، وقد أدت هذه النهضة الاقتصادية إلى تحسين المستويات المعيشية للمواطنين البحرينيين، فخلال العشرين عاماً الماضية ارتفع متوسط العمر المتوقع من ٦٨ سنة إلى ٧٥ سنة، كما انخفض معدل الوفيات من المواليد من ٢٣ وفاة في الألف إلى أقل من ١٠.

غير أننا كدولة رائدة في المنطقة ندرك أننا نستطيع تحقيق المزيد، فقد كانت القوة الدافعة للتقدم حتى الآن هي طموحنا الجماعي لإيجاد مجتمع مزدهر وعادل، وهو ما يمكننا تحقيقه إذا ما تمت صياغة رؤية مشتركة محددة بوضوح، تؤازرها الجهود والإسهامات على المستويين الجماعي والفردى.

وتقدم هذه الوثيقة عرضاً للرؤية والمبادئ الأساسية التي يتعين الاسترشاد بها في مسيرة المملكة الرامية إلى تعزيز مكانتها على الساحة الدولية، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين من خلال زيادة الإنتاجية وإيجاد فرص عمل ذات أجور مجزية في بيئة معيشية آمنة، وبناءً على ذلك تم تقسيم هذه الوثيقة على النحو التالي:

◀ الحاجة إلى إصلاحات متكاملة: تملي علينا التطورات المحلية والإقليمية والعالمية، وضع رؤية اقتصادية متكاملة ومنسّقة لمملكة البحرين.

◀ المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الرؤية الاقتصادية: وهي الاستدامة والتنافسية والعدالة.

◀ الطموحات: طموحات مملكة البحرين لاقتصادها وحكومتها ومجتمعها والإجراءات المطلوبة لتحقيقها.

ويتمثل الهدف الرئيسي للرؤية في زيادة دخل الأسرة الحقيقي إلى أكثر من الضعف بحلول العام ٢٠٣٠ .

وهذا يمثل ما سعينا إلى تحقيقه منذ البداية: مستوى معيشي أفضل لشعب البحرين نتيجة لزيادة معدلات العمالة وارتفاع الأجور. وسوف نصل إلى هذا الهدف بالعمل وبتضافر جهود الحكومة، والقطاع الخاص، وكل فرد من أفراد مجتمعنا.

وحتى في ظل هذا العدد من فرص العمل التي تصنف بأنها متوسطة إلى مرتفعة الأجور، لا يعتبر المواطن البحريني حتى الآن الاختيار الأمثل للقطاع الخاص، حيث إن نظام التعليم مازال غير قادر على تزويد الشباب بالمهارات والمعارف المناسبة للنجاح في سوق العمل في المملكة.

وقد تمكنت مملكة البحرين على مدى سنوات طويلة من التعامل مع هذا الوضع من خلال إعادة توزيع الإيرادات النفطية، وتأمين وظائف لمواطنيها في القطاع العام، مما أدى إلى تضخمه وزيادة حجم العمالة به عن المعدلات المطلوبة، وهو وضع غير قابل للاستمرار في المستقبل خاصة مع التراجع التدريجي في حجم الاحتياطات النفطية.

ولا شك أن أفضل الطرق نحو ضمان استدامة ازدهار اقتصادنا؛ هي معالجة هذا الخلل، وتطوير نوعية الوظائف والمهن ورفع مستواها في البحرين. ولن يأتي ذلك إلا عن طريق تغيير نموذج النمو الاقتصادي الحالي، وذلك بالتحوّل إلى اقتصاد يحفز القطاع الخاص المبادر، وتتواجد فيه المؤسسات والمشاريع التي تعتمد على معدلات إنتاجية عالية لانتاج السلع وتقديم الخدمات ذات القيمة المضافة العالية مما يوفر فرص عمل مجزية للمواطنين البحرينيين.

لا شك أن اقتصاد مملكة البحرين لديه إمكانيات واسعة للنمو والتطور إذا ما تم التعامل بكفاءة وفعالية مع التحديات والفرص العديدة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، ويتناول هذا القسم التطورات الجارية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية والتي تشكل القوة الدافعة للتغيرات والإصلاحات المنشودة.

على المستوى المحلي: الحاجة إلى تغيير النموذج الاقتصادي الحالي

تواجه البحرين اليوم تحديات تتعلق بمستوى العمالة والمهارات المطلوبة، وعلى مدى السنوات العشر القادمة سوف يتضاعف حجم القوى العاملة البحرينية، وستدخل أعداد أكبر من المواطنين البحرينيين إلى سوق العمل مقارنة بأي وقت مضى، حيث يقدر حالياً عدد الذين يدخلون سوق العمل سنوياً من الحاصلين على مؤهل جامعي -على الأقل- بحوالي ٤ آلاف مواطن بحريني، وإذا ما استمرت الاتجاهات الاقتصادية على وضعها الحالي فإن أعداد الوظائف ونوعياتها لن تستطيع تلبية حجم الطلب، وذلك للاعتبارات التالية:

◀ شهدت الاعوام الماضية فرص عمل متدنية الرواتب بأعداد أكبر مما أدى إلى ركود متوسط أجور المواطنين البحرينيين في القطاع الخاص.

◀ يقدر عدد الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص سنوياً و يتجاوز راتبها الشهري ٥٠٠ دينار بحريني بنحو ١,١٠٠ فرصة عمل فقط للبحرينيين، وحوالي ٢,٧٠٠ لغير البحرينيين.

الحاجة إلى إصلاحات متكاملة

على المستوى الإقليمي: وجود فرص لتحقيق معدلات نمو غير مسبوقه تتطلب تحركاً سريعاً

لقد شهدت منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الآونة الأخيرة نمواً اقتصادياً عالياً، فقد تحولت دول مجلس التعاون إلى مراكز ناشئة للمال والصناعة والسياحة. وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة، الأمر الذي يدفع المستثمرين إلى المضي في البحث عن فرص استثمارية واعدة. ومن المتوقع أن يستمر هذا المنو ولكن بنسب متفاوتة نظراً لتقلبات المناخ الاقتصادي العالمي.

وتتمتع البحرين بمركز قوي يتيح لها الاستفادة من هذه الفرصة، حيث توفر للمستثمرين عدداً كبيراً من المزايا، منها:

توفير بيئة أعمال متطورة: تنفرد البحرين بموقع متميز في منطقة دول مجلس التعاون، يشكل بوابة لقارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، فبالإضافة إلى الحوافز الاقتصادية التي تقدمها دول المنطقة كإعفاء من الضرائب المباشرة للشركات الخاصة والأفراد، وفرض القليل من الضرائب غير المباشرة، وحرية حركة رأس المال، تمنح البحرين حرية الملكية الأجنبية الكاملة لموجودات الشركات والعقار في معظم قطاعات الاقتصاد.

حكومة متطورة ومستقرة: توفر سلطة القانون القوية في البحرين عنصر الاستقرار، والمناخ الاستثماري الآمن، وقد أدت الإصلاحات السياسية التي اعتمدها مملكة البحرين إلى بناء الأسس التي يقوم عليها مجتمع متكامل ومتلاحم يدعم برامج التغيير الاقتصادي والاجتماعي الطموحة، كما أدى الالتزام بالانفتاح والديموقراطية إلى إنعاش التنمية الاقتصادية مع المحافظة على روح العائلة الواحدة التقليدية للمملكة.

مجتمع طموح متعدد الثقافات: لقد تميز البحرينيون دائماً بالطموح من أجل بناء مستقبل زاهر، والتزاماً منهم بروح التقاليد الإسلامية الحقة، وتعاليم الدين الحنيف القائمة على التسامح وكرم الضيافة؛ فإن شعب البحرين يرحب بالأجانب في المملكة، والذين يسهل اندماجهم ضمن المجتمع البحريني، ونتيجة لذلك فإن البحرين تمتاز بقاعدة سكانية متنوعة تعيش وتعمل جنباً إلى جنب بسلام.

ورغم أن هذه الخصائص الممتازة تمثل قاعدة ثابتة يمكن البناء عليها؛ إلا أن البحرين لا يمكنها أن تكتفي بالرضى بما تم إنجازه حتى الآن، ذلك أن السمة المميزة في المنطقة هي أن القرارات يتم اتخاذها وتنفيذها بإيقاع سريع. فهناك حاجة ملحة إلى الإسراع في وتيرة تنفيذ الإصلاحات في المملكة من أجل الاستفادة من الفرص العديدة التي تتيحها معدلات النمو الإقليمي العالية، فالسرعة التي نعمل بها ليست كافية لمجاراة الآخرين وليست كافية لتحقيق التميز.

على المستوى العالمي: زيادة مستوى المنافسة التي تتطلب زيادة الإنتاجية والابتكار

إن العولمة واشتداد حدة المنافسة تجعل اعتماد البحرين الحالي على العمالة الأجنبية منخفضة التكلفة غير قابل للاستمرار كميزة تنافسية وطنية في ظل صعود مراكز عالمية تتميز بتوفر العمالة منخفضة التكلفة، إذ تحتاج البحرين إلى إعادة النظر في وضعها ضمن السلسلة القيمة العالمية، وتحديد مصادر جديدة لقوتها الاقتصادية المستقبلية.

ومع معدلات النمو الاقتصادي غير المسبوقة فإن الشركات أصبحت تحصل بسرعة أكبر على معلومات عن الاتجاهات الجديدة والمنتجات، وطرق الإنتاج الجديدة. ومع قيام مزيد من الشركات حول العالم بإنتاج منتجات متشابهة، تسارعت أيضًا معدلات تحويل المنتجات إلى سلخ. ومن هنا فقد أصبح كل من الابتكار والإنتاجية مصدرين أساسيين للميزة التنافسية، إذ على البحرين أن تحقق نقلة نوعية في كل من:

الإنتاجية: إن معدلات إنتاجية الاقتصاد الوطني في البحرين لا تواكب المنافسة العالمية، ففي حين بلغ المتوسط العالمي لزيادة الإنتاجية ٢١٪ خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، بلغ معدل زيادة الإنتاجية في البحرين ١٧٪ فقط.

الابتكار: يكاد حجم الابتكار في البحرين حاليًا أن يكون معدومًا على المستوى العالمي.

وما لم تحدث طفرة حقيقية في الإنتاجية والابتكار فإن الشركات البحرينية لن تتمكن من مواجهة حدة المنافسة على المدى الطويل.

وتجد البحرين نفسها في فترة حاسمة من تاريخها، ويتوقف إزدهارها في المستقبل على قدرتها على إحداث تغيير جذري على مستويات عديدة لمواكبة العالم المعاصر، إذ لابد من تحديث الاقتصاد الوطني، واكتساب المهارات اللازمة، وتعزيز الإنتاجية والابتكار.

المبادئ الأساسية للرؤية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

تساعد الرؤية على توحيد المجتمع، والتعبير عن إجماع واتفاق أفراده على الاتجاه الذي يعتزمون السير فيه جميعاً لتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم، كذلك تقوم رؤية أي دولة أيضاً على المعرفة السليمة بالعوامل التي تحدد الازدهار سواء فيما يتعلق بشئون الاقتصاد أو الحكومة أو المجتمع.

ومن هنا فقد كانت عملية وضع رؤية البحرين الاقتصادية حتى العام ٢٠٣٠ عملية شاملة ومتكاملة، حيث أسهم فيها البحرينيون من جميع قطاعات الأعمال وفئات المجتمع، كما تم تقييم أفضل المعايير الدولية للتنمية الاقتصادية، واعتماد المعايير الأكثر ملاءمة للمجتمع البحريني.

لقد تم اختيار ثلاثة مبادئ أساسية مترابطة تحقق جميع طموحاتنا: وهي الاستدامة والتنافسية والعدالة، وقد رسمت هذه المبادئ تشكيل الطموحات بما يضمن التوازن الصحيح لرؤيتنا للبحرين حتى العام ٢٠٣٠. ونجاحنا بالتمسك بأي من هذه المبادئ يؤثر على نجاحنا في التمسك بها جميعها.

◀ الإستدامة

يرجع الجانب الأكبر من حجم النمو الذي تم تحقيقه في البحرين خلال العقدين الماضيين إلى القطاع العام، وهو اتجاه أصبح من الصعب المضي فيه أكثر من ذلك، نظراً إلى القيود المتزايدة التي أصبحت تحكم الميزانيات الحكومية بوجه عام، وتزايد مستوى المنافسة في الاقتصاد العالمي، ومن هنا فإنه بحلول عام ٢٠٣٠ يتعين على القطاع الخاص أن يكون قادراً على إدارة النشاط الاقتصادي بشكل يضمن استدامة الإزدهار.

إن رؤيتنا الاقتصادية هي تثبيت ازدهار مملكتنا على أسس صلبة، إذ يجب أن تلتزم سياسة التمويل الحكومي بمبدأ الاستدامة من أجل المحافظة على نظام مستقر قائم على التطلعات المستقبلية. وستقوم البحرين باستخدام مواردها في المستقبل لتطوير رأس المال البشري، والتعليم والتدريب، وعلى الأخص في مجالات العلوم التطبيقية، وتشجيع الريادة والابتكار لتأمين الاستدامة لقطاع خاص مزدهر.

وفي عالم تؤدي فيه التقنيات الحديثة وزيادة المنافسة على الإنتاج إلى تقصير عمر المنتج، يسهم الابتكار في النجاح المتواصل للاقتصاد. غير أن النمو الاقتصادي يجب ألا يتحقق على حساب البيئة وسلامة المواطنين على المدى الطويل، مما يستوجب علينا ألا ندخر أي جهد في سبيل حماية بيئتنا وحفظ تراثنا الثقافي.

◀ التنافسية

إن رؤيتنا هي أن تحقق البحرين قدرة تنافسية عالية في الاقتصاد العالمي. و تتحقق زيادة الإنتاجية بشكل طبيعي أكثر في ظل مناخ تنافسي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويضاعف الأرباح، ويرفع مستويات الأجور، فالمعدل المرتفع للإنتاجية يجعل السلع والخدمات أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمي، وتحقيق دخل أكبر، مما يملئ على الشركات تقديم أفضل الخدمات، والبحث الدائم عن أفضل الطرق للإنتاج.

ومن أجل زيادة الإنتاجية تتجلى الحاجة إلى مواطنين يمتلكون المهارات والإمكانيات المناسبة لكل وظيفة يعملون فيها، ولذلك لابد من السعي إلى الحفاظ على عمالنا المهرة بالإضافة إلى تطوير وإعادة تدريب القوى العاملة البحرينية، ودعمها بالمهارات الأجنبية التي نفتقر إليها، وذلك بهدف تحويل البحرين إلى مكان متميز لممارسة الأنشطة الاقتصادية للشركات المحلية والأجنبية على حدٍ سواء. وتتضافر عوامل كثيرة لتحويل أي دولة إلى مكان جذاب للصناعات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية كالتي تستهدفها البحرين، وتشكل الخدمات الحكومية ذات النوعية العالية والبنية التحتية المتطورة والمناخ الاستثماري الجذاب عناصر أساسية وحيوية، وعلى البحرين توفير كل هذه العناصر.

◀ العدالة

إن رؤيتنا للبحرين هي أن النجاح الاقتصادي المستقبلي للمملكة سيؤثر على المجتمع بشكل أوسع، ويؤدي إلى إيجاد قاعدة عريضة للأزدهار، ونحن نؤمن بأن كل فرد يستطيع أن يقدم إسهامًا قيمًا للمجتمع إذا توفرت له الوسائل وأتيحت له الفرصة المناسبة.

ولتحفيز وتعزيز العدالة لابد أن يلتزم القطاعان العام والخاص بالشفافية، وتوفير أجواء التنافس الحر العادل في كافة المعاملات، سواء أكان ذلك مرتببًا بالتوظيف أم بمزاد عام لبيع أراضٍ أم ترسية مناقصة. ويكمن دور الحكومة في توفير الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن حماية المستهلكين والمعاملة العادلة لأصحاب الأعمال بمن فيهم المستثمرون الأجانب، وهذا يعني استئصال الفساد، والسعي إلى التطبيق العادل للقوانين.

والعدالة في المجتمع تعني معاملة الجميع بالتساوي بموجب القانون وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعني أيضاً إعطاء الجميع فرصاً متكافئة للحصول على التعليم، والرعاية الصحية، وتقديم الدعم للمحتاجين من خلال توفير التدريب المناسب على الوظائف وتوفير الضمان الاجتماعي.



الطموحات على مستوى الاقتصاد والحكومة والمجتمع

بعد تحديد المبادئ الأساسية التي توجه الرؤية الاقتصادية، فإننا نحتاج إلى ترجمتها إلى أفعال، والخطوة الأولى هي تحديد طموحاتنا على المستويات الرئيسية لازدهار بلادنا والمتمثلة في الاقتصاد والحكومة والمجتمع. ويطرح ذلك عددًا من التساؤلات حول طبيعة المجتمع الذي نريد أن نعيش فيه، والدور الذي يمكن لكل من القطاع الخاص والحكومي القيام به في عملية التنمية الاقتصادية.

ويتضمن هذا القسم عرضًا عامًا للطموحات المستقبلية للبحرين، والتي تهدف إلى وضع برنامج عمل جريء للسنوات القادمة، كما يحتوي أيضًا على وصف للأدوات التي سيتم استخدامها لقياس مدى التقدم في تحقيق تلك الطموحات.

(أ) الطموحات على مستوى الاقتصاد

نمو اقتصادي قوي يحقق المنفعة لشعب البحرين

يتطلع البحرينيون إلى تحقيق الطموحات المترابطة التالية لاقتصادهم الوطني والتي تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في ريادة التنمية الاقتصادية:

- ١-١ تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين الإنتاجية والمهارات
- ٢-١ قيام البحرين بتطوير وتنويع اقتصادها بالتركيز على القطاعات الحالية ذات الإمكانيات العالية
- ٣-١ تحويل الاقتصاد على المدى الطويل بالاستفادة من الفرص الناشئة الجديدة

تحتوي الأقسام التالية على وصف لكل من هذه الطموحات:

١-١ تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين الإنتاجية والمهارات

سوف يتم دفع عجلة النمو الاقتصادي للبحرين بزيادة إنتاجية القطاع الخاص ويجعل المواطن البحريني الخيار الأمثل للعمل في الشركات ذات القيمة المضافة العالية، وبحلول العام ٢٠٣٠ سوف تكون الشركات البحرينية قد وصلت إلى مصاف الشركات العالمية الكبرى من حيث الإنتاجية، ولن يقوم القطاع الخاص البحريني بالإعتماد على العمالة الأجنبية ذات التكلفة المنخفضة كأساس لقدرته التنافسية، بل سيقوم بدلاً من ذلك بليجاد فرص وظيفية منتجة ذات أجور مجزية للمواطنين، وسوف تُستخدم الإنتاجية وفرص العمل ذات الأجور المجزية المتوافرة في القطاع المالي كمعيار للقطاعات الأخرى.

ومن أمثلة الطرق والمبادرات التي سوف تتبعها الحكومة لتعزيز الإنتاجية في القطاع الخاص ما يلي:

- ◀ الجهود المتواصلة لتحسين الحوكمة والإدارة الداخلية للشركات المملوكة للدولة لتكون نماذج مثالية.
- ◀ توفير الحوافز لزيادة الإنتاجية في القطاع الخاص.
- ◀ فتح أسواق البحرين بشكل أوسع من أي وقت مضى لرفع مستوى الابتكار في العمليات الإنتاجية للشركات البحرينية، واتباعها للمعايير الأفضل المتعارف عليها.
- ◀ الاستمرار في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية كأحد المحفزات الأساسية لنقل معارف الابتكار في العمليات الإنتاجية والإدارية للشركات البحرينية.

٢-١ قيام البحرين بتطوير وتنويع اقتصادها بالتركيز على القطاعات الحالية ذات الإمكانيات العالية

سوف تعمل البحرين على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات غير النفطية من خلال تنويع مسارات الاقتصاد الوطني، وسيظل القطاع المالي محركًا أساسيًا للنشاط الاقتصادي. وسيتم تعزيزه بشكل متزايد من خلال النمو الذي يتم تحقيقه في القطاعات الاقتصادية ذات الإمكانيات العالية.

وسوف تعمل المملكة على إيجاد فرص اقتصادية في القطاعات غير النفطية من خلال:

◀ تشجيع الاستثمار في قطاعات اقتصادية إضافة إلى القطاع المالي لتنويع مصادر النمو الاقتصادي غير النفطي كالقطاع السياحي وخدمات الأعمال والصناعة والقطاع اللوجيستي لما تمتلكه البحرين من فرص ومزايا تمكنها من تطوير النمو في هذه القطاعات.

◀ تشجيع قطاعات التصدير من خلال التأكد من مواكبة الشركات البحرينية للسوق العالمية للمنتجات والخدمات.

الأدوات الممكنة لقياس النجاح: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومساهمة القطاعات ذات الإمكانية العالية في خلق فرص عمل واعدة.

كذلك سوف يؤدي النمو الاقتصادي إلى وضع الأسس لإيجاد فرص عمل متزايدة وبشكل مستمر، وسيخلق الاقتصاد النامي فرص عمل جديدة لتوظيف جميع المواطنين البحرينيين الداخلين إلى سوق العمل، كما أنه سيؤدي أيضًا إلى زيادة فرصة القوى العاملة البحرينية للانتقال إلى وظائف أفضل وزيادة دخلهم. وبالتالي توسعة الطبقة الوسطى التي تحرك بدورها عجلة الريادة والابتكار.

وسوف تتأكد الحكومة من استفادة جميع المواطنين بشكل عادل من منافع النمو الاقتصادي من خلال ما يلي:

◀ التأكد من أن النمو الاقتصادي يخلق فرص عمل ذات أجور متوسطة إلى مرتفعة لزيادة دخل جميع شرائح المجتمع.

◀ تأمين المساواة، وتكافؤ الفرص للبحرانيين في سوق العمل من خلال مراجعة قوانين العمل، ونظام الهجرة.

◀ مساعدة البحرانيين على الحصول على وظائف ذات رواتب متوسطة إلى مرتفعة من خلال برامج الدعم والتدريب المتواصلين.

الأدوات الممكنة لقياس النجاح: المعدل الإجمالي للإنتاجية، حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الفرص الوظيفية الجديدة ذات الأجور المتوسطة إلى العالية التي يشغلها المواطنون البحرينيون.

٣-١ تحويل الاقتصاد على المدى الطويل بالاستفادة من الفرص الناشئة الجديدة

سوف تحقق الشركات البحرينية مستويات أعلى من التطور والابتكار، ما يتيح للبحرين الارتقاء إلى مركز متقدم في سلسلة مراحل القيم الإنتاجية العالمية، ونتيجة لذلك سيتم التوسع في قطاعات قائمة على المعرفة، وزيادة إنتاج البحرين من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، وهذا يعني بالتالي زيادة الثروات للشركات والموظفين والمجتمع.

وسوف تعمل الحكومة والقطاع الخاص كشركاء لتحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- ◀ إيجاد مناخ محفز للريادة والابتكار.
- ◀ تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للحصول على رأس المال.
- ◀ وضع الأسس التي تستطيع البحرين من خلالها الاستفادة من الاقتصاد المعرفي العالمي، وتطوير الابتكارات.
- ◀ الأدوات الممكنة لقياس النجاح: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومساهمة القطاعات الناشئة في خلق فرص عمل واعدة.

٢) الطموحات على مستوى الحكومة

حكومة فعالة ذات كفاءة

تتمثل طموحات البحرينيين لحكومتهم فيما يلي:

١-٢ التركيز الأساسي للحكومة على وضع السياسات المبتكرة.

٢-٢ أن يصبح القطاع العام أكثر إنتاجية، وأن يكون مسؤولاً عن تقديم خدمات ذات نوعية أعلى من خلال عمليات أكثر كفاءة.

٣-٢ إيجاد نظام رقابي حكومي واضح وشفاف يتم تطبيقه بإنصاف، ويؤدي إلى تسهيل عملية النمو الاقتصادي.

٤-٢ تعزيز استدامة التمويل الحكومي بخفض الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل النفقات الحالية.

٥-٢ إنشاء بنية تحتية ذات معايير عالمية تعزز من مزايا البيئة الاستثمارية للبحرين وتربطها بالاقتصاد العالمي.

وفيما يلي وصف تفصيلي لهذه الطموحات:

١-٢ التركيز الأساسي للحكومة على وضع السياسات المبتكرة

سوف تبدأ حكومة البحرين بالابتعاد تدريجياً عن مجرد تقديم الخدمات، وستركز بدلاً من ذلك على وضع سياسات حكومية فعالة ذات رؤى مستقبلية، وتطبيقها في القطاعات الحيوية كالاقتصاد والمال والرعاية الصحية والتعليم والتنمية الاجتماعية والبيئة.

كذلك ستعمل البحرين في ضوء التجربة الدولية التي تبين أن الحكومات تستطيع خفض التكاليف بشكل كبير وتحسين نوعية الخدمات الحكومية عبر الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ بعض العمليات الحكومية غير الأساسية، بالإضافة إلى اعتماد آليات تنافسية في تقديم الخدمات الحكومية.

وتشمل بعض الخطوات التي تحتاج الحكومة إلى اتخاذها ما يلي:

◀ خلق كفاءات بشرية قادرة على وضع سياسات واستراتيجيات قوية تركز على رؤى مستقبلية قابلة للتنفيذ في جميع المؤسسات الحكومية.

◀ العناية في اختيار الخدمات التي يتم التعاقد مع مصادر خارجية على تقديمها، والسعي الحثيث إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص.

◀ وضع أنظمة وآليات تمتاز بالكفاءة والفعالية قبل الشروع بالخصخصة، والإشراف الدقيق بعد الخصخصة.

الأدوات الممكنة لقياس النجاح: مؤشر الجودة النوعية للإدارة، ومؤشر مساءلة القطاع العام، وهما جزء من تقرير البنك الدولي حول التنمية الاقتصادية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢-٢ أن يصبح القطاع العام أكثر إنتاجية، وأن يكون مسئولاً عن تقديم خدمات ذات نوعية أعلى من خلال عمليات أكثر كفاءة

سوف تؤدي الكفاءة، والفعالية العالية إلى زيادة إنتاجية القطاع العام في البحرين، وستتفوق البحرين في أدائها على منافسيها بتقليص حجم الجهاز الحكومي ونفقاته، كما سينتج عن زيادة الكفاءة هيكل تنظيمي أفضل، وعمليات أكثر فعالية. وستؤدي الرقابة الذاتية المكثفة، إلى معالجة النقص في الكفاءة، وإزالة الزدواجية في إجراءات تقديم الخدمات التي يستمر القطاع العام في تقديمها.

وستمتاز المؤسسات الحكومية بثقافة قائمة على الأداء العالي، تركز في جميع أنشطتها على خدمة مصالح العملاء، وتحقيق النتائج، الأمر الذي سينعكس إيجاباً في بلورة سياسات حكومية فاعلة، وتقديم خدمات عالية الجودة.

ويمكن إيجاز الأولويات الحكومية الأساسية في هذا الشأن على النحو التالي:

- ◀ رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية في القطاع العام.
- ◀ تعزيز حوكمة نظام الخدمة المدنية.
- ◀ المراجعة الشاملة للعمليات والهيكليات التنظيمية لتحسينها وزيادة الشفافية.
- ◀ وضع نظام إدارة أداء يحدد أهدافاً واضحة، ويتيح قياس النتائج، وربطها بمكافآت الموظفين والمؤسسات.

الأدوات الممكنة لقياس النجاح: نسبة نفقات القوى العاملة في الحكومة في الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر البنك الدولي لكفاءة ومساءلة القطاع العام.

٢-٣ ايجاد نظام رقابي حكومي واضح وشفاف يتم تطبيقه بإنصاف، ويؤدي الى تسهيل عملية النمو الاقتصادي

إن وجود نظام رقابي واضح وشفاف يتم تطبيقه بإنصاف مطلب أساسي وحيوي للنمو الاقتصادي. وسوف تجني الشركات والأفراد فوائد الأنظمة السليمة التي تسهل عملية النمو الاقتصادي من خلال المحافظة على حرية وعدالة المنافسة، وسيؤمن نظامنا القضائي تسوية النزاعات بفاعلية وبالتوافق مع القوانين والأنظمة الموضوعية.

وسوف تؤدي القوانين والتطبيق العادل لها إلى تعزيز ثقة المستثمرين باقتصاد السوق الحر في مملكة البحرين، ومن الأمثلة على الإجراءات التي سيتم اتخاذها مايلي:

- ◀ تحقيق أعلى مستويات الجودة والتناسق في الأنظمة والقوانين.
- ◀ تعزيز آليات التنفيذ.
- ◀ الاستمرار في سياسة محاربة الفساد والقضاء على الأفضلية.
- ◀ تطوير النظام القضائي لضمان عدالة وسرعة تسوية المنازعات.
- ◀ الأداة الممكنة لقياس النجاح: تصنيف جودة الأنظمة التي تشكل جزءاً من مؤشرات ضوابط الإدارة الداخلية العالمية المعتمدة لدى البنك الدولي.

٢-٤ تعزيز استدامة التمويل الحكومي بخفض الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل النفقات الحالية

من أجل ضمان الاستقرار المالي المستدام، ستعمل الحكومة بشكل متزايد على خفض اعتمادها على الإيرادات النفطية لتمويل نفقاتها المتكررة، وسوف تحقق ذلك من خلال إيجاد مصادر إيرادات إضافية، وخفض الإنفاق غير الفعال، فعلى سبيل المثال سيتم تقديم الدعم والإعانات للماء والكهرباء والوقود والطعام للمحتاجين فقط، وذلك لخفض النفقات، وتفادي الاستهلاك الزائد للموارد النادرة.

وبتمويل معظم النفقات اليومية من الإيرادات المتكررة غير المعتمدة على النفط، سوف تتمكن الحكومة من تجميع إيراداتها النفطية لمنفعة الأجيال القادمة، وسيتم استخدام ثروة البحرين النفطية لتقوية نظام التعليم، والرعاية الصحية، وإيجاد المناخ المعيشي والاقتصادي الجذاب، وفي مجالات أخرى تضمن تحقيق عوائد دائمة لشعب البحرين.

للتخطيط لمستقبل خالٍ من النفط، يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

- ◀ تحديد المصادر المحتملة للإيرادات الحكومية المتكررة.
- ◀ خفض الإنفاق غير الفعال.
- ◀ استثمار الإيرادات النفطية بطرق تضمن الرخاء والازدهار لجمهور البحرينيين في المستقبل.
- ◀ الأداة الممكنة لقياس النجاح: نسبة النفقات المتكررة التي يتم تمويلها بواسطة الإيرادات المتكررة.

٢-٥ إنشاء بنية تحتية ذات معايير عالمية تعزز من مزايها البيئية الاستثمارية للبحرين وتربطه بالاقتصاد العالمي

سوف تكون البحرين بحلول العام ٢٠٣٠ مرتبطة بالكامل بطرق التجارة والمعلومات العالمية، ولتحقيق ذلك سوف تجتذب الحكومة الاستثمارات من القطاعين العام والخاص لإنشاء البنية التحتية، والخدمات المطلوبة وصيانتها.

كما ستمتاز البحرين بشبكة متكاملة من الطرق البرية والبحرية والجوية التي تربطها بالأسواق العالمية، وستصبح المرافق العامة (الكهرباء والماء والغاز)، والخدمات (الإمداد والتمويل والنقل العام المشترك والاتصالات)، متوافرة بسهولة وبأسعار تنافسية، لتتيح قاعدة مستقرة للشركات العاملة في البحرين.

ومن الأمثلة على المبادرات التي يمكن أن تؤدي إلى تطوير البنية التحتية لمملكة البحرين:

- ◀ تحسين عمليات التخطيط العام لاستخدامات الأراضي وشبكات النقل والكهرباء، والنواحي الأخرى للبنية التحتية بما فيها عوامل السلامة والأمان.
- ◀ تسريع مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات البنية التحتية.
- ◀ الأداة الممكنة لقياس النجاح: مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للبنية التحتية.

٣) الطموحات على مستوى المجتمع

مجتمع عادل ومزدهر ومتكاتف

طموحات البحرينيين لمجتمعهم هي:

- ١-٣ < مستوى عالٍ من المساعدات الاجتماعية يعطي جميع البحرينيين فرصاً متكافئة.
- ٢-٣ < تمكين جميع المواطنين والمقيمين في البحرين من الحصول على رعاية صحية ذات نوعية عالية.
- ٣-٣ < حصول البحرينيين على أعلى مستوى ممكن من التعليم يستطيعون من خلاله مواصلة الحصول على المهارات المطلوبة لتحقيق طموحاتهم.
- ٤-٣ < توفير البيئة الآمنة.
- ٥-٣ < تمتع المواطنون والمقيمون في البحرين بمناخ معيشي وثقافي آمن وجذاب.

وفيما يلي وصف لهذه الطموحات:

١-٣ مستوى عالٍ من المساعدات الاجتماعية يعطي جميع البحرينيين فرصاً متكافئة

سوف يكون المجتمع البحريني عام ٢٠٣٠ قائماً على الجدارة حيث يكافأ العمل الجاد والموهبة بالنجاح، وسيتم تأمين الرعاية الأساسية بغض النظر عن القدرات، وسوف يتم تأمين المساواة، وإعطاء جميع البحرينيين فرصاً متكافئة.

ومن الأمثلة على المبادرات الضرورية لتحقيق ذلك ما يلي:

- < تقديم الدعم الإسكاني والإعانات لمن هم في أمس الحاجة إليها.
- < دعم المواهب وتنميتها في جميع المراحل التعليمية.
- < تشجيع التبرعات وأشكال الدعم الأخرى للأوجه الخيرية.

الأداة الممكنة لقياس النجاح: نسبة الأسر التي يزيد مدخلها عن الحد الأدنى للدخل الوطني.

٣-٣ حصول البحرينيين على اعلى مستوى ممكن من التعليم يستطيعون من خلاله مواصلة الحصول على المهارات المطلوبة لتحقيق طموحاتهم

يتيح التعليم للمواطن البحريني القدرة على تحقيق أقصى إمكاناته في الاقتصاد والحكومة والمجتمع، كما أنه يشكّل ويطوّر الأجيال القادمة من القادة الذين تحتاجهم مملكتنا، ويعطي البحرينيين المهارات والمعرفة والقيم التي يحتاجون إليها لكي يصبحوا الخيار الأمثل لشغل الوظائف ذات القيمة المضافة العالية.

ونظرًا إلى أهمية التعليم في تحويل رؤية البحرين الاقتصادية إلى حقيقة، يجب أن تكون الإجراءات المتخذة لتطوير النظام التعليمي محورًا أساسياً للإصلاحات. إننا بحاجة إلى تطوير نظام تعليمي يتيح لكل مواطن الفرص التعليمية التي تتناسب مع احتياجاته الفردية وطموحاته وقدراته، وتلبي احتياجات البحرين واقتصادها، كما يجب أن تكون تلك الفرص على أعلى معايير الجودة الممكنة، وأن يتم توفيرها بناء على القدرة والجدارة.

سيطلب تحقيق هذا الهدف وضع استراتيجية واضحة لرفع معايير ومستويات أداء مدارسنا، ومعاهدنا المهنية وجامعاتنا، إذ يجب أن يشمل ذلك مايلي:

◀ التركيز على رفع كفاءة المعلمين الذين يشكلون أهم مواردنا التعليمية من خلال تطوير معايير اختيارهم، وتدريبهم، ورفع كفاءة إدارة أدائهم، وتعزيز مكانتهم في المجتمع، وزيادة جاذبية مهنة التدريس.

٣-٢ تمكين جميع المواطنين والمقيمين في البحرين من الحصول على رعاية صحية ذات نوعية عالية

سوف تصبح البحرين مركزًا رائدًا للطب الحديث، والرعاية الصحية المتطورة في المنطقة. وسيكون في متناول جميع المرضى حرية الاختيار بين مقدمي الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص بحيث تستوفي جميع المؤسسات الصحية المعايير العالمية في تقديم خدماتها.

وسيتيح ذلك للبحرين تلبية احتياجات الرعاية الصحية مع ازدياد عدد السكان وارتفاع معدل الأعمار، وزيادة المخاطر الصحية. كما ستقوم الحكومة بدور أساسي لتطوير نظام الرعاية الصحية، وذلك من خلال:

- ◀ تحفيز الأسلوب المعيشي الصحيح والتشجيع عليه.
- ◀ سهولة وسرعة حصول الجميع على الرعاية الصحية ذات الجودة العالية.
- ◀ مراقبة نظام الرعاية الصحية عن طريق هيئة صحية مستقلة.
- ◀ اجتذاب الاختصاصيين المؤهلين في الرعاية الصحية، وتشجيع أخلاقيات الأداء المتميز بين جميع العاملين في قطاع الرعاية الصحية.

الأدوات الممكنة لقياس النجاح: المعدل المتوقع لسنوات العمر، والتحسين في أداء مقدمي خدمات الرعاية الصحية وفقاً لمعايير الرقابة والإشراف على القطاع الصحي.

٤-٣ توفير البيئة الآمنة

يمكن لمملكة البحرين تحقيق السلامة والأمن من خلال توفير استراتيجية متكاملة على المستوى الوطني للقدرة على التعافي والتي تحدد جميع المخاطر والتحديات.

هناك الكثير مما يجري القيام به حالياً لتقليل نسبة الجريمة والعنف والمخاطر الأخرى في المملكة.

وتشمل هذه المبادرات:

◀ استخدام التقنية الحديثة وتطوير خدمات الأمن وشرطة خدمة المجتمع للحد من الجريمة.

◀ تشجيع ثقافة وطنية لتوعية المجتمع.

الأدوات الممكنة لقياس النجاح: الإنخفاض في معدل الجرائم، وتوفير خطط مشتركة لمواجهة حالة الكوارث والطوارئ.

◀ توفير نوعية عالية من التدريب على المهارات التطبيقية والمتقدمة المطلوبة لإعطائهم القدرة التنافسية العالمية، واجتذاب صناعات جديدة إلى البحرين.

◀ وضع معايير للجودة لجميع مستويات القطاع التعليمي، والمراجعة المنتظمة لأداء مؤسساتنا التعليمية، والتدريبية، ومقارنتها بمنافسينا.

◀ تشجيع البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي لبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

الأدوات الممكنة لقياس النجاح: تحسن أداء المؤسسات التعليمية في مراجعات الجودة المستقلة والامتحانات الوطنية، ودرجات الاختبارات العالمية لأداء الطلبة (TIMSS, PISA and PIRLS).

٣-٥ تمتع المواطنون والمقيمون في البحرين بمناخ معيشي آمن وجذاب

سوف تبقى البحرين موطنًا لثقافة غنية وقديمة وبيئة طبيعية ذات جمال خاص، وسوف يتم تنفيذ مبادرات مختلفة للترويج للتراث الثقافي، وحماية بيئتنا الطبيعية.

تشمل إجراءات حماية البيئة الطبيعية ما يلي:

- ◀ حماية المساحات الطبيعية لكي تتمتع بها الأجيال القادمة.
- ◀ تطبيق أنظمة لتأمين كفاءة استخدام الطاقة (على سبيل المثال المباني والأجهزة الكهربائية).
- ◀ توجيه الاستثمارات إلى تقنيات تخفف من الانبعاثات الكربونية، وتحد من التلوث، وتشجع الحصول على مصادر للطاقة أكثر استدامة.

تشمل بعض طرق المحافظة على التراث الثقافي ما يلي:

- ◀ توفير المزيد من الخدمات والأماكن العامة المناسبة للعائلات.
- ◀ إيجاد المزيد من المرافق والخدمات الحديثة المناسبة للنشاطات الثقافية والرياضية.
- ◀ تطبيق قوانين للمحافظة على الثقافة.
- ◀ تحويل المواقع الأثرية والإسلامية إلى أماكن أكثر بروزًا في بيئتنا الثقافية.
- ◀ تشجيع الأجيال الجديدة من المواطنين البحرينيين على الحصول على الدراية والمعرفة العميقة بتراثنا الثقافي.
- ◀ الأدوات الممكنة لقياس النجاح: مؤشر الثقافة والبيئة: جزء من مؤشر القدرة المعيشية الذي تصدره وحدة المعلومات بمجموعة الإيكونومست، وتركيز الملوثات في الهواء والماء.

لقد قطعت مملكة البحرين شوطاً كبيراً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة قصيرة لم تتجاوز بضعة عقود، ولكن في عصر العولمة، عليها أن تقوم بتسريع وتيرة جهودها من أجل المحافظة على ريادتها، وتمثّل الطفرة الاقتصادية التي تشهدها المنطقة في الوقت الحالي أفضل فرصة للبدء في إجراء تغييرات جذرية تستطيع البحرين من خلالها تسريع نموها، فبعد تحديد طموحاتنا للمملكة، سنبدأ بوضع الاستراتيجيات والخطط التي تحولها إلى واقع ملموس.

غير أن النجاح في هذا المسعى يحتاج إلى مشاركة ومساهمة فعالة، وتنسيق بين جميع شرائح المجتمع، ومع سعيينا إلى تجسيد **رؤية مملكة البحرين الاقتصادية**، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أن التحديات المستقبلية تحتاج إلى تضافر وجهود جماعية. معاً يمكننا مواجهة التحديات، وغداً نجني ثمار الإصلاحات التي يجري تنفيذها اليوم مع أبنائنا والأجيال القادمة.